

سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية: دراسة تحليلية وصفية خلال الفترة (2009-2013)

* د. موراد تهتان

** ط.د. زين الدين شروقي

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل سياسة توزيع الأرباح المنتهجة من طرف البنوك الجزائرية الخاصة والعمومية، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على عينة مكونة من عشرة بنوك جزائرية عمومية وخاصة خلال الفترة (2009-2013)، وقد توصلت الدراسة في الأخير الى:

- البنوك الجزائرية الخاصة أكثر كفاءة في تحقيق الأرباح مقارنة بالبنوك العمومية على الرغم من افتقارها للموارد المالية التي تتمتع بها البنوك العمومية.
- تتبع البنوك الجزائرية العمومية والخاصة أنماط مختلفة لسياسة توزيع الأرباح، فبعض منها يفضل غياب توزيع الأرباح في فترات زمنية معينة، الهدف منها هو مواجهة التحديات المستقبلية التي تواجه البنك، كالتوسع من خلال انشاء فروع جديدة والبعض الآخر يفضل سياسة توزيع باقي الأرباح بعد احتجاز بعضها لتغطية احتياجاتها من الأموال، فيما قد بلغ متوسط الأرباح الموزعة من طرف البنوك الخاصة 45.30% و 27.08% بالنسبة للبنوك العمومية.

الكلمات المفتاحية: البنوك الخاصة والعمومية، الأرباح، توزيع الأرباح.

Résumé :

Cette étude a pour but d'analyser la politique de Répartition des bénéfices dans les banques algérienne privés et Publiques, et pour la réalisation il Ya eu un échantillon composé de dix banques algérienne privés et Publiques durant les années (2009-2013), cette étude a déduit quelques résultats :

- Les banques algérienne privés et plus compétentes dans la réalisation des bénéfices en comparaison avec les banques Publiques malgré le manque de ressources financières par rapport les banques Publiques.
- Les banques algérienne privés et Publiques suivre différents politique de Répartition des bénéfices, certains d'entre eux préfèrent de ne pas distribué les bénéfices, la moyenne de bénéfices distribués par les banques privées est 45.30%, et 27.08% pour les banques Publiques.

Mots Clés : Les banques privés et Publiques, les bénéfices, La Répartition des bénéfices.

* د/موراد تهتان، أستاذ محاضر قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدينة، الجزائر.
** ط.د/ زين الدين شروقي، طالب دكتوراه ل م د، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدينة، الجزائر.

المقدمة :

يعتبر القطاع المصرفي قطاعا حيويا ومهما له دور بارز في الاقتصاد الوطني، فقد تنوعت الخدمات التي تقدمها البنوك، وزاد الاعتماد عليها من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية، واهتمت الدول بوضع تشريعات وقوانين تنظم عمل البنوك وذلك لما يمثله هذا القطاع من أهمية في الحياة الاقتصادية.

يعتبر قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 من أهم النصوص التشريعية للنظام المصرفي الجزائري، حيث جاء بقواعد ومبادئ تتماشى وخصوصيات اقتصاد السوق، وعلى أساسه تم إدخال تعديلات مهمة على هيكل الجهاز المصرفي الجزائري، خاصة بعد فتح المجال أمام القطاع الخاص، فتم السماح بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية الخاصة (المحلية والأجنبية)، كما تم الترخيص بفتح فروع للبنوك الأجنبية في الجزائر، حيث يتكون القطاع المصرفي الجزائري من البنوك العمومية، بنك مختلط والبنوك الخاصة الأجنبية التي لاتزال في مرحلة توسع أكبر من توسع البنوك العمومية، وهذا ما يساهم في تدعيم التنافسية داخل القطاع.

يهتم مجال مالية البنوك بدراسة القرارات المالية والاقتصادية للبنوك، وهي تركز على ثلاثة قرارات: قرار الاستثمار (توظيف الأموال في مجالات مختلفة)، قرار التمويل وقرار توزيع الأرباح، حيث سنركز دراستنا هذه على تحليل سياسة توزيع الأرباح المتبعة في البنوك الجزائرية العمومية والخاصة، فسياسة توزيع الأرباح تتعلق بذلك القرار الذي يتخذه مجلس الإدارة في البنك بشأن مأل أرباح البنك الصافية ما بين أرباح موزعة على المساهمين وأرباح محتجزة، والمفاضلة بين هذين القرارين أو الموازنة بينهما يعد من أهم القرارات التمويلية في البنوك، فاحتجاز الأرباح وعدم توزيعها يعطي مؤشرات أن هناك استثمارات وفرصا لنمو البنك مستقبلا، وأن للبنك استثمارات مربحة يسعى لتمويلها.

هناك مجموعة من الأنماط لسياسة توزيع الأرباح التي يمكن للبنوك اتباعها، أولها سياسة توزيع نسبة ثابتة من الأرباح القابلة للتوزيع، أو قد تلجأ البنوك إلى إتباع سياسة توزيع الأرباح المتبقية إذا كانت تعتمد على الأرباح المحتجزة في تمويل المشاريع الاستثمارية المربحة، كما يمكن للبنوك الاعتماد كذلك على سياسة توزيع إجمالي الأرباح المحققة أو سياسة غياب توزيعات الأرباح.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق تتمحور إشكالية بحثنا هذا حول التساؤل التالي:

فيما تتمثل سياسة توزيع الأرباح المتبعة من طرف البنوك الجزائرية العمومية والخاصة خلال الفترة

(2009-2013) ؟.

وتتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل نتائج أعمال البنوك الجزائرية؟
- كيف تتعامل البنوك الجزائرية مع أرباحها؟ وهل لها معدل توزيع مستهدف؟

فرضيات الدراسة.

على ضوء إشكالية الدراسة يمكن صياغة جملة من الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: تعتبر البنوك التجارية الخاصة أكثر كفاءة في تحقيق الأرباح مقارنة بالبنوك العمومية.
- الفرضية الثانية: تتبع البنوك الجزائرية العمومية والخاصة نسب توزيع ثابتة.

أهداف الدراسة.

- تهدف هذه الدراسة الى تحليل سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013)، كما نسعى من خلال هذه الدراسة بلوغ جملة من الأهداف لعل أهمها:
- التعرف على نتائج اعمال البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013).
- بيان كيفية تعامل البنوك الجزائرية مع أرباحها، أي بيان ما إذا كانت هذه البنوك تلجأ الى توزيع أرباحها على المساهمين او احتجازها لتمويل مشاريع استثمارية مريحة.

منهج الدراسة.

بناءً على طبيعة الاشكالية المطروحة وبغية الوصول الى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، وقصد الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع والتمكن منه، سنحاول استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل الإحاطة بمختلف المفاهيم المرتبطة بالربح وسياسة توزيع الأرباح، وإعطاء لمحة حول البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، وذلك من خلال الاعتماد على المراجع العربية والأجنبية، وكذا الدراسات ذات الصلة بالموضوع لتغطية الجانب النظري من الدراسة، أما في الجانب التطبيقي فسنحاول التطرق الى تطور الأرباح المحققة والموزعة من طرف البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013) من واقع بيانات واحصائيات صادرة عن البنوك نفسها.

أولاً : الدراسات السابقة.

حسب اطلاع الباحثين وفي حدود ما توفر لدينا من معلومات ومراجع ، فإن موضوع محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك قد تم تناوله كمقالات علمية في بعض الدراسات نوجزها في:

1- دراسة (Christopher maladjian, Rim el Khoury, 2014)¹ هدفت هذه الدراسة الى

التعرف على العوامل التي تحدد سياسة توزيع الأرباح في البنوك التجارية اللبنانية المدرجة في بورصة بيروت خلال الفترة (2005-2011)، بينت النتائج ان سياسة توزيع الأرباح تتأثر إيجاباً بحجم الشركة، المخاطر، أرباح السنة الماضية، وتتأثر سلباً بالنمو والربحية، كما توصلت الدراسة الى ان البنوك اللبنانية تفضل استثمار أرباحها بدلاً من توزيعها.

2- دراسة (Sumaiya Zaman, 2013)² : يهدف هذا البحث الى دراسة سياسة توزيع الأرباح في

البنوك التجارية الخاصة في بنغلادش، وذلك خلال فترة 7 سنوات ابتداء من جانفي 2006 الى غاية ديسمبر 2012، حيث تم استخدام المتغيرات التالية: الحجم، الربحية والنمو كمحددات لسياسة توزيع

الأرباح في هذه البنوك خلال نفس الفترة، كما تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية كالانحدار المتعدد والارتباط لتحديد العوامل التي تؤثر إحصائياً على سياسة توزيع الأرباح. ومن خلال هذه الدراسة تبين أن الربحية تعتبر كأفضل محدد لسياسة توزيع الأرباح في هذه البنوك يليها كل من النمو وحجم البنك.

3- دراسة³ (Hashim Zameer, Shahid Rasool, Sajid Iqbal, Umair Arshad, 2013)

هدفت هذه الدراسة الى تحديد محددات سياسة توزيع الأرباح في القطاع البنكي الباكستاني، تم الاعتماد على عينة مكونة من 27 بنك محلي وأجنبي ناشط في القطاع البنكي الإسلامي والتجاري في باكستان، تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لقياس أثر كل من السيولة، الربحية، أرباح السنة الماضية وهيكل رأس المال على سياسة رأس المال، وتوصلت الى وجود علاقة إحصائية طردية بين كل من الربحية، أرباح السنة الماضية، هيكل رأس المال وسياسة توزيع الأرباح، في حين كان هناك علاقة إحصائية عكسية للسيولة على سياسة توزيع الأرباح.

4- دراسة (علام محمد موسى حمدان، 2011)⁴: تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وتوزيعات الأرباح في عينة مكونة من (175) شركة مساهمة عامة كويتية، وهي تمثل 86% من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة (2008-2011)، وباستخدام مجموعة من الاختبارات المعلمية وغير المعلمية، حصلت الدراسة على أدلة تجريبية تدعم وجود علاقة إيجابية بين الحاكمية المؤسسية وسياسة توزيع الأرباح، وتدعم فرضية أن زيادة التوزيعات تأتي نتيجة لجودة الحاكمية المؤسسية، ولم تؤثر في هذه العلاقة صعوبات التمويل الخارجي .

5- دراسة (بريش عبد القادر، بدروني عيسى، 2013)⁵: هدفت هذه الدراسة الى تحليل وقياس محددات سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الخاصة الجزائرية، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على عينة مكونة من 266 مؤسسة خاصة جزائرية خلال سنة 2008، وقد توصلت في الأخير الى أن الأرباح الكلية للمؤسسة والضرائب على أرباح الشركات هي من المحددات الأساسية لسياسة توزيع الأرباح في هذه المؤسسات.

ثانياً: الاطار النظري لسياسة توزيع الأرباح .

1- مفاهيم عامة حول الأرباح في البنوك.

1-1- تعريف الأرباح.

يمكن تعريف الأرباح أو صافي الدخل بأنه "عبارة عن الزيادة في سعر السلعة المباعة والخدمات المقدمة على تكلفة هذه السلعة والخدمات المستخدمة خلال فترة زمنية معينة"⁶، أي لتحديد صافي الربح أو الدخل لا بد من تحديد سعر السلعة المباعة وتكلفتها (لا بد من تحديد الإيرادات والمصاريف).

فالبنك بصفة عامه هو مؤسسة مالية تتعامل بالأموال أخذاً وعطاءً، وتحقق من وراء هذا العمل ربحاً، والربح هو الفرق بين الإيرادات والمصروفات⁷، أي هي عبارة عن الفرق بين الإيرادات التي حققتها البنوك التجارية المتمثلة

في الفوائد والعمولات المقبوضة على الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن مثل القروض والتسهيلات الائتمانية، والمصاريف المتمثلة في الفوائد والعمولات التي دفعها البنك نظير حصوله على الأموال من مصادرها المختلفة مثل الفوائد المدفوعة على الودائع.

تعتبر أرباح البنوك أكثر تأثراً بإيراداتها مقارنة مع المؤسسات الأخرى، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة يترتب على ذلك زيادة ربحيتها بنسبة أكبر، أما إذا انخفضت إيرادات البنك بنسبة معينة يترتب عن ذلك انخفاض ربحيتها بنسبة أكبر، وقد تتحول أرباح البنك إلى خسائر، فربحية البنك تتحقق من خلال حصول البنك على إيرادات كبيرة أو تخفيضه لمصاريفه العامة.

1-2- مصادر الأرباح المتأتية من عمليات التوظيف والاستثمار.

يقصد باستخدامات البنوك التجارية مختلف المجالات التي يتم فيها توظيف مصادر الأموال المختلفة سواء كانت داخلية أو خارجية، أي بعبارة أخرى مجموع الفرص الاستثمارية والاقتراضية التي تتعامل معها البنوك، حيث تتنوع هذه المجالات من أصول سائلة، أصول شبه نقدية، القروض والسلفيات، الاستثمارات المالية، الأصول الثابتة... الخ.

إن توظيف الأموال التي تحصل عليها البنوك من مصادرها المختلفة يعتبر الوظيفة الثانية من الوظائف التي تقوم بها (بعد قبول الودائع) بغية تحقيق أهدافها الخاصة من بقاء ونمو وزيادة ثروة مالكيها من ناحية، وتحقيق أهدافها العامة من النهوض بالمجتمع الذي تعمل فيه عن طريق تأدية خدمة نافعة لهذا المجتمع والمساعدة في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى.⁸

تقوم البنوك بتوظيف أموالها في أشكال مختلفة أخذاً بعين الاعتبار أسس توظيف أموالها المتمثلة في تحقيق الربحية، تحقيق السيولة لمواجهة طلبات سحب المودعين وتحقيق الأمان، تنقسم استخدامات البنوك التجارية إلى:

- أ- الأصول شبه النقدية.
- يطلق عليها السيولة من الدرجة الثانية وهي نوع من التوظيف قصير الأجل، ذات سيولة مرتفعة، حيث يمكن تحويلها إلى نقدية في أسرع وقت وبأقل جهد ونفقة ممكنة، وهي تحقق هدفاً مزدوجاً: السيولة المرتفعة لضمان السداد والاسترداد، وتحقيق العائد من الاستغلال⁹ ومن أمثلتها ما يلي:
- القروض القابلة للاستدعاء: هي القروض التي يمنحها البنك لبيوت الخصم المتخصص في الأوراق المالية والتي تحتاج بدورها إلى سيولة عالية في معاملاتها، فهي تمثل أصل عالي السيولة.
- الأوراق الحكومية: يقصد بالأوراق المالية الحكومية صكوك المديونية الممثلة في السندات وما يماثلها والتي تصدرها الحكومة بهدف الحصول على موارد إضافية لتغطية العجز في موازنتها أو بهدف مواجهة التضخم¹⁰، تتمثل في أذون الخزانة والسندات الحكومية، وتتمتع هذه الأوراق بدرجة عالية من السيولة لأن البنوك تستطيع أن تخصصها أو تقتصر بضمائنها من البنك المركزي، وأذون الخزانة التي تشتريها البنوك التجارية هي سندات قصيرة الأجل تتعهد فيها الخزان العامة بصفتها مديناً بأن من يحتفظ بها له الحق في استرداد قيمتها بعد فترة قصيرة لا تتجاوز عادة ثلاثة شهور¹¹.

- **الكمبيالات والأوراق التجارية القابلة للخصم:** إن خصم الأوراق التجارية يعني تحويل هذه الأوراق إلى نقود حاضرة قبل موعد استحقاقها، بعد خصم مبلغ معين من قيمتها لقاء تسديد البنوك التجارية لقيمة الورقة التجارية قبل موعد استحقاقها، أي عن الفترة الواقعة بين تاريخ الخصم وتاريخ الاستحقاق الفعلي¹².

ب- الأصول المربحة.

تقوم البنوك بتوظيف مواردها في شكل أصول مربحة وتنقسم إلى:

- **القروض والسلفيات:** عادة ما يوظف البنك جزءا كبيرا من موارده في الإقراض بفائدة محددة مسبقا، وذلك بعد الحصول على الضمانات الكافية التي يلجأ إليها في حالة عدم سداد الزبون لقيمة ما عليه، ويعد الإقراض من أهم سبل البنك التقليدي في الحصول على إيراداته نظرا لكبر حجم الأموال الموظفة في هذا المجال، وإلى الفرق الواضح بين سعر الفائدة التي يمنحها البنك لزبائنه عن ودائعهم وبين سعر الفائدة التي يحصل عليها البنك من زبائنه المقترضين¹³.

- **محفظة الأوراق المالية:** تمثل سيولة من الدرجة الثالثة، ويصعب تحويلها إلى سيولة من الدرجة الأولى حيث تحتاج إلى الوقت والجهد، وتتعرض للتقلبات في القيمة، وتنطوي على احتمالات الخسارة والربح، وتمثل قروضا طويلة الأجل، ويشتمل هذا البند من جهة أولى الأوراق المالية الحكومية بخلاف أذونات الخزنة المشار إليها وتلك السندات المضمونة من الحكومة والأوراق الأخرى ذات القاعدة الثابتة، ومن جهة ثانية الحصص والأسهم التي يمتلكها البنك من الشركات باعتباره مساهما فيها، وتميل البنوك التجارية في البلاد المتقدمة إلى استثمار جزء مهم من مواردها في الأوراق المالية الوطنية لارتفاع العائد الذي تدره، ولتطور الأسواق المالية بها، أما في البلاد المختلفة فنظرا لضيق السوق المالية الوطنية فتعمل البنوك على تخفيض استثماراتها في هذا النوع، وإن استثمرت فهي تفضل عادة الأوراق المالية الأجنبية¹⁴.

1-3- مصادر الأرباح المتأتية من الخدمات المصرفية.

إن البنوك تقدم لزبائنها أيضا مجموعة أخرى متنوعة من الخدمات المصرفية غير التقليدية التي أصبحت تملئها طبيعة التطور في أعمال ومعاملات البنوك واتساع نشاطها وكثرة فروعها ووكلائها بالداخل والخارج، وكذلك ما تملئ ظروف المنافسة القائمة بين البنوك، وتمثل أهم الخدمات المصرفية غير التقليدية في: تقديم خدمات استشارية المتعاملين، إدارة أعمال الزبائن، أمناء الاستثمار، سداد المدفوعات نيابة عن الزبائن، خدمات التأمين، نشاط إصدار الأوراق المالية، التوريق، خدمات الصرافة الآلية، خطاب الضمان... الخ.

2- مفاهيم عامة حول سياسة توزيع الأرباح.

يعتبر قرار توزيع الأرباح في البنوك من القرارات المالية المهمة التي يهتم بها المسيرين، كونها تهم كل من المساهمين ومجلس الإدارة في البنك.

2-1- تعريف سياسة توزيع الأرباح.

هناك عدة تعاريف لسياسة توزيع الأرباح نوجزها في:¹⁵

- التوزيعات هي تلك الدفعات النقدية المقرر توزيعها على حملة الأسهم العادية وفقا لربحية البنك وسيولته.
 - تعرف على أنها توزيعات الملكية لحملة الأسهم من الأرباح الحالية أو المتراكمة عن السنوات السابقة، وتوقيت التوزيع يخضع لمصادقة مجلس الإدارة في البنك.
 - ان قيمة الأرباح الموزعة في البنوك يحددها مجلس الإدارة ويتم دفعها للمساهمين بعد أسابيع من تاريخ انعقاد الجمعية العامة للبنك، ويشمل هذا الاجراء على عدة تواريخ نذكر منها:
 - تاريخ الإعلان عن التوزيعات أي ذلك التاريخ الذي يحدد فيه مجلس الإدارة قيمة التوزيعات التي ستدفع على المساهمين.
 - تاريخ انعقاد الجمعية العامة للبنك لموافقة كل من المساهمين على قرار مجلس الادارة بشأن التوزيعات المقترحة.
 - تاريخ الدفع الذي يمثل التاريخ الفعلي لبداية عملية توزيع الأرباح على المساهمين المسجلين في سجلات البنك.
- 2-2- بدائل سياسة توزيع الأرباح.**

- توجد العديد من البدائل والخيارات لدى البنوك عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح، فقد توزع أرباحها كلية، أو قد لا تقوم بتوزيع الأرباح، حيث توجد لدى إدارة البنك العديد من البدائل والخيارات هي:
- سياسة توزيع مجمل الأرباح.
 - سياسة توزيع الأرباح المتبقية.
 - سياسة عدم توزيع الأرباح.
 - سياسة توزيع الأرباح مستقرة.

ثالثا: تطور الأرباح المحققة والموزعة في البنوك الجزائرية خلال الفترة (90-2013):

1- عينة الدراسة ومصادر المعلومات.

تم اختيار عينة الدراسة من البنوك التي تكون بياناتها المالية متوفرة خلال فترة الدراسة (2009-2013) و الموضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (01): البنوك العمومية والخاصة المشكلة لعينة الدراسة.

البنوك العمومية	الرمز	سنة بداية النشاط	البنوك الخاصة	الرمز	سنة بداية النشاط
القرض الشعبي الجزائري	CPA	1966	بنك سوسيتي جنرال الجزائر	SGA	2000
البنك الوطني الجزائري	BNA	1966	بنك الخليج الجزائر	AGB	2004
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	BADR	-	بنك المؤسسة العربية المصرفية	ABC	1998
بنك التنمية المحلية	BDL	1982	بي أن بي باربا الجزائر	BNP PA	2002
البنك الخارجي الجزائري	BEA	1967	بنك ترست	TRUST	2002

المصدر: من اعداد الباحثين.

لقد تم اختيار هذه البنوك وفقا لمعيار توفر البيانات و المعلومات ، وقد تم الحصول على المعلومات من المركز الوطني للسجل التجاري والتقارير السنوية للبنوك الجزائرية العمومية والخاصة محل الدراسة لمدة 05 سنوات خلال الفترة (2009-2013).

2- تطور أرباح البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013).

سنتناول في هذا الجزء من الدراسة تحليل أرباح البنوك الجزائرية "عينة الدراسة" خلال الفترة (2009-2013)، وذلك من خلال التطرق الى الأرباح المحققة من طرف كل بنك خلال فترة الدراسة، وكذا توزيع هذه الأرباح المحققة بين البنوك العمومية والخاصة.

2-1- تطور الأرباح المحققة من طرف البنوك الجزائرية الخاصة خلال الفترة (2009-2013).

ان معرفة حجم الأرباح المحققة من طرف البنوك الجزائرية العمومية والخاصة واتجاهها في المستقبل هو عنصر مهم ومؤثر على قرار توزيع الأرباح، فمن الملاحظ أن استقرار معدل ربح البنك يشجع على توزيع نسب مرتفعة من الأرباح كون تستطيع توقع أرباحها المستقبلية، وفيما يلي سوف نستعرض تطور أرباح البنوك الجزائرية الخاصة خلال الفترة (2009-2013).

الجدول رقم (02): تطور الأرباح المحققة من طرف البنوك الجزائرية الخاصة. الوحدة مليار دج.

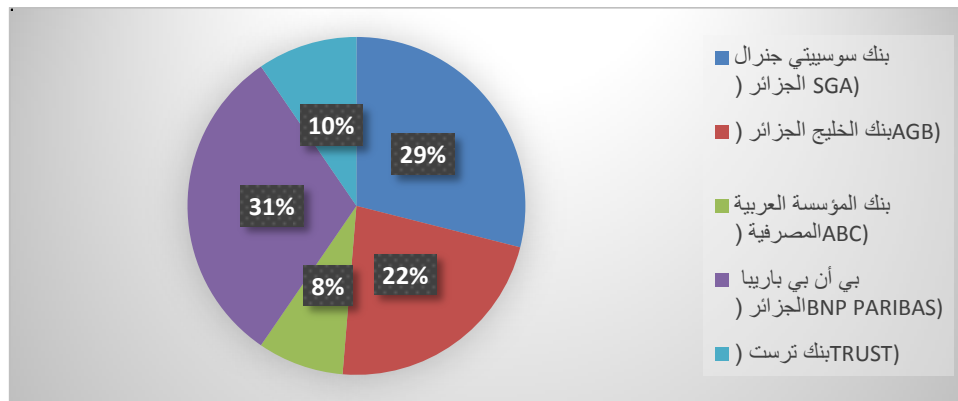
البنوك	2009	2010	2011	2012	2013	المتوسط الحسابي	المجموع
بنك سوسيتي جنرال الجزائر (SGA)	2,59	3,42	4,35	5,16	4,02	3,91	19,54
بنك الخليج الجزائر (AGB)	1.46	2,03	2,59	3,99	5,03	3,41	15.10
بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC)	0,93	1,05	0,92	1,33	1,34	1,11	5,57
بي أن بي باريبا الجزائر (BNP PARIBAS)	3,47	4,03	4,97	4,56	3,82	4,17	20,85
بنك ترست (TRUST)	2,16	0,83	0,94	1,12	1,40	1,29	6,45

المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية للبنوك.

من خلال الجدول رقم (02) الذي يوضح تطور الأرباح المحققة من طرف البنوك الجزائرية الخاصة (عينة الدراسة) خلال الفترة (2009-2013)، نلاحظ ما يلي: حقق بنك بي أن بي باريبا الجزائر (BNP PARIBAS) أعلى متوسط للأرباح المحققة من طرف البنوك الخاصة "عينة الدراسة" بقيمة 4.17 مليار دج و هو ما يمثل نسبة 31% من إجمالي الأرباح المحققة في البنوك الخاصة (أنظر الشكل (01) أدناه)، يليه بنك سوسيتي جنرال الجزائر (SGA) بمتوسط أرباح محققة تقدر بـ 3.91 مليار دج أي ما نسبته 29% من إجمالي الأرباح المحققة في البنوك الخاصة، وهذا راجع الى عدة اعتبارات أهمها:

- توفر كل من البنكين على شبكة فروع كبيرة، حيث بلغ عدد فروع بنك بي أن بي باريبا الجزائر (BNP PARIBAS) 13 مركز أعمال في سنة 2013، أما بنك سوسييتي جنرال الجزائر (SGA) فقد بلغت عدد وكالاته 85 وكالة من بينها 8 مراكز أعمال في سنة 2013¹⁶.
 - عدد عمال بنك بي أن بي باريبا الجزائر (BNP PARIBAS) بلغ 1264 عامل في سنة 2013، أما زبائن البنك من الخواص، المهنيين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد بلغ 160000¹⁷، أما بالنسبة لبنك سوسييتي جنرال الجزائر (SGA) فقد بلغ عدد عماله 1380 عامل و335000 زبون من الخواص، المهنيين والمؤسسات.
- كما نلاحظ من خلال الجدول السابق أن بنك المؤسسة العربية المصرفية قد حقق أقل متوسط للأرباح المحققة من طرف البنوك الخاصة خلال الفترة (2009-2013)، بـ 1.11 مليار دج، وهذا راجع الى قلة عدد فروع البنك مقارنة بالبنوك الخاصة الأخرى.

الشكل رقم (01): نسب الأرباح المحققة من طرف البنوك الخاصة حسب كل بنك.



المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على بيانات الجدول رقم (02).

2-2- تطور الأرباح المحققة من طرف البنوك الجزائرية العمومية خلال الفترة (2009-2013).

فيما يلي نستعرض تطور أرباح البنوك الجزائرية العمومية خلال الفترة (2009-2013):

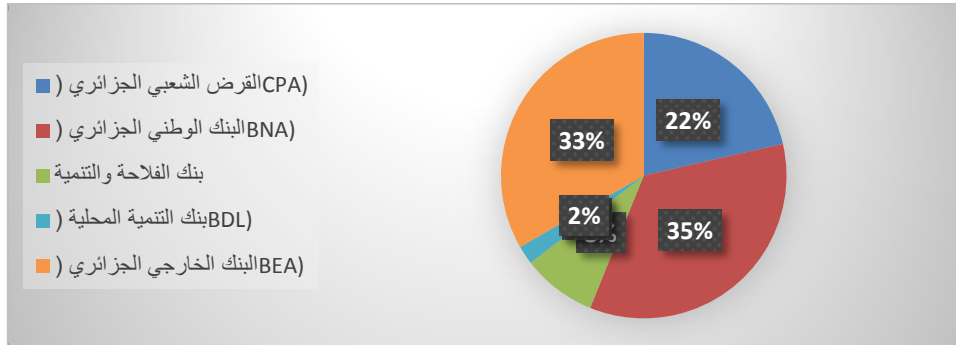
الجدول رقم (03): تطور الأرباح المحققة من طرف البنوك الجزائرية العمومية. الوحدة مليار دج.

البنوك	2009	2010	2011	2012	2013	المتوسط الحسابي	المجموع
القرض الشعبي الجزائري (CPA)	14,08	16,8	17,4	20,34	22,07	18,138	90,75
البنك الوطني الجزائري (BNA)	22,2	32,59	34,81	27,18	30,2	29,396	147,01
بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)	3,87	10,85	10,12	5,63	5,15	7,124	35,64
بنك التنمية المحلية (BDL)	2,12	0,71	1,89	2,06	2,19	1,794	8,99
البنك الخارجي الجزائري (BEA)	33,85	20,61	30,26	35,55	20,93	28,24	141,2

المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية للبنوك.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) الذي يوضح تطور الأرباح المحققة من طرف البنوك الجزائرية العمومية خلال الفترة (2009-2013)، أن البنك الوطني الجزائري قد حقق أعلى متوسط للأرباح المحققة و التي قاربت 29.39 مليار دج في متوسط الفترة، يليه البنك الخارجي الجزائري (BEA) كثاني أعلى متوسط للأرباح بـ 28.24 مليار دج في المتوسط ، كما نلاحظ أن بنك التنمية المحلية (BDL) سجل أقل قيمة لإجمالي الأرباح خلال فترة الدراسة مقارنة بالبنوك العمومية الأخرى، و الشكل التالي يوضح نسب الأرباح المحققة حسب كل بنك من البنوك الجزائرية العمومية خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (02): نسب توزيع الأرباح المحققة من طرف البنوك العمومية حسب كل بنك.

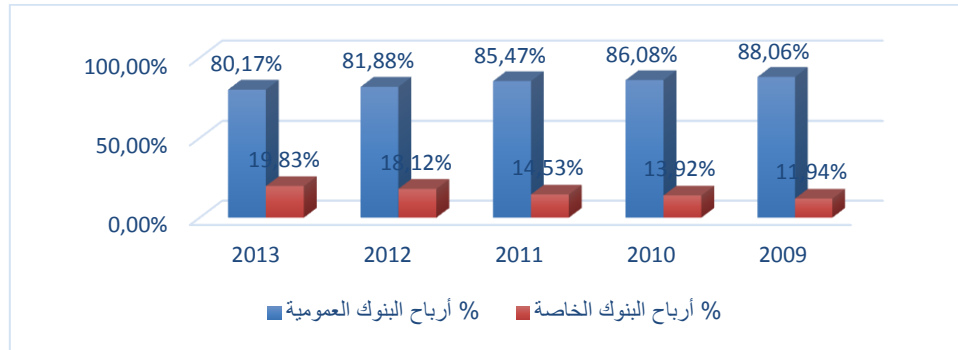


المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على بيانات الجدول رقم (03).

يوضح الشكل رقم (03) أدناه توزيع واهمية الأرباح المحققة حسب البنوك العمومية والخاصة خلال فترة الدراسة و منه يمكن ملاحظة تفاوت كبير في حجم الأرباح المحققة من طرف البنوك الجزائرية العمومية والخاصة، حيث تراوحت نسب الأرباح المحققة من طرف البنوك الخاصة ما بين 80.17% و 88.06%، وهذا راجع الى عدة أسباب نوجز أهمها في:

- قدم نشأة البنوك العمومية (في الستينيات من القرن 20) مقارنة بجداثة البنوك الخاصة التي أصبحت تزاوّل أنشطتها المصرفية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90.
- هيمنة البنوك العمومية على هيكل الودائع في القطاع المصرفي الجزائري مقارنة بالبنوك الخاصة (تعتمد البنوك في تمويلها على الودائع بنسبة مختلفة تتراوح ما بين 70% و 90%)، وهذا راجع الى أقدمية البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة من جهة، ومن جهة أخرى كون المؤسسات الاقتصادية العمومية تودع أموالها في البنوك العمومية.
- كثرة عدد فروع البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة، حيث بلغ في نهاية ديسمبر 2013 عدد وكالات الشبكة للبنوك العمومية 1094 وكالة و 315 وكالة للبنوك الخاصة¹⁸.

الشكل رقم (03): توزيع واهمية الأرباح المحققة حسب البنوك العمومية والخاصة.



المصدر : من اعداد الباحثين بناء على بيانات الجدولين (02 و 03).

2-3- هل البنوك الجزائرية الخاصة أكثر كفاءة في تحقيق الأرباح مقارنة بالبنوك العمومية ؟

إن معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA) هو صافي الدخل للسنة مقسوما على إجمالي الأصول¹⁹ حيث يشمل هذا المعدل كافة الأصول التي تملكها البنوك ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح خلال فترة زمنية معينة، أي أن هذا المعدل يقيس قدرة البنوك على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها (أصولها) في نشاطها الأساسي ويعبر عن معدل العائد على إجمالي الأصول بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على إجمالي الموجودات} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{الموجودات إجمالي}}$$

هذا المعدل يتصف بقدر كبير من الشمول، إذ تدخل في حسابه عناصر الأصول بالإضافة إلى بنود قائمة الدخل أو جدول حسابات النتائج، والتي لها علاقة مباشرة بالعمليات التي تقوم بها البنوك، والجدول التالي يوضح نسب معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA) للبنوك الجزائرية العمومية والخاصة خلال الفترة (2009-2013).

الجدول رقم (04) : نسب توزيع الأرباح من طرف البنوك الجزائرية العمومية والخاصة.

البنوك	2009	2010	2011	2012	2013	المتوسط الحسابي
القرض الشعبي الجزائري	1.38%	1.58%	1.33%	1.34%	1.22%	1.37%
البنك الوطني الجزائري	1.76%	2.29%	2.14%	1.31%	1.38%	1.77%
بنك الفلاحة والتنمية	0.46%	1.33%	1.09%	0.57%	0.46%	0.78%
بنك التنمية المحلية	0.608%	0.19%	0.43%	0.45%	0.38%	0.41%
البنك الخارجي الجزائري	1.92%	1.13%	1.88%	2.49%	1.75%	1.83%
بنك سوسييتي جنرال	1.67%	2.16%	2.6%	2.55%	1.80%	2.15%
بنك الخليج الجزائر	3.16%	3.54%	3.44%	3.8%	3.62%	3.51%

بنك المؤسسة العربية	2.06%	2.50%	2.20%	2.82%	2.65%	2.44%
بي أن بي باريا	2.41%	2.417%	2.86%	2.20	1.63%	2.30%
بنك ترست	7.33%	2.53%	3.13%	3.11%	3.43%	3.90%

المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية للبنوك.

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA) للبنوك الجزائرية العمومية والخاصة "عينة الدراسة"، كان ما بين 0.38% في بنك التنمية المحلية (BDL) إلى 3.8% في بنك الخليج الجزائر (AGB)، في حين سجل بنك ترست (TRUST) أعلى متوسط حسابي لهذا المعدل بـ 3.9%، أما أقل قيمة لمتوسط هذا المعدل فسجله بنك التنمية المحلية (BDL) بـ 0.41%.

كما نلاحظ من خلال الجدول السابق أن البنوك الجزائرية الخاصة حققت أعلى نسب لمعدل العائد على إجمالي الأصول (ROA) خلال فترة الدراسة، كما حققت أعلى متوسطات هذا المعدل وهذا ما يبين أن البنوك الخاصة أكثر كفاءة في تحقيق الأرباح مقارنة بالبنوك العمومية على الرغم من افتقارها للموارد المالية التي تتمتع بها البنوك العمومية.

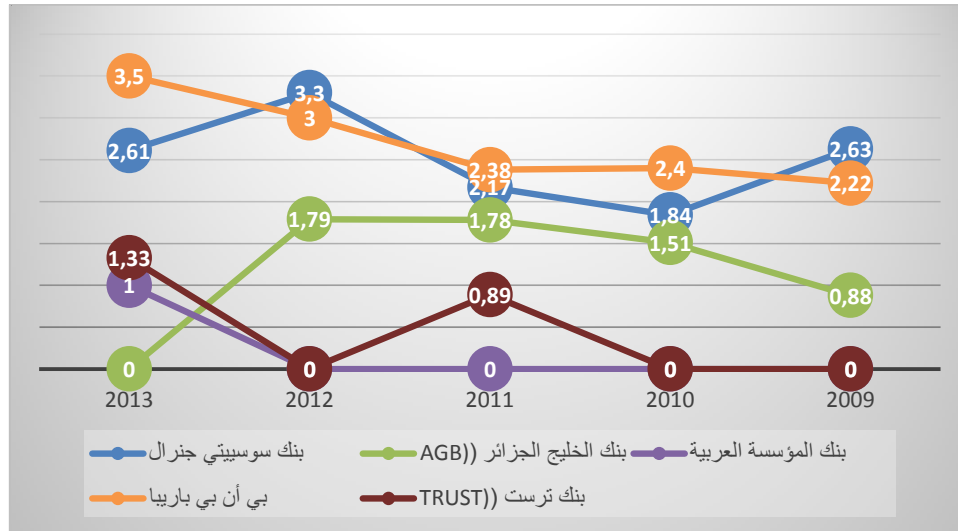
3- تطور الأرباح الموزعة من طرف البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013).

إن الأرباح الموزعة هي عبارة عن ذلك الجزء من أرباح البنك الذي يوزع على مساهمييه، وهو بمثابة مكافأة لهم على استثمارهم في البنك، حيث سنتطرق إلى التوزيعات النقدية التي قامت بها البنوك الجزائرية خلال فترة الدراسة، للإشارة فعملية توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية تمر بمجموعة من الإجراءات أولها قيام مجلس الإدارة باتخاذ القرار الخاص بتوزيع الأرباح وتحديد الجزء الذي سيوزع، تليها مجموعة من الإجراءات الإدارية الخاصة بتحديد قائمة المساهمين وفي الأخير القيام بعملية الدفع من خلال اصدار الشيكات.

3-1- تطور الأرباح الموزعة من طرف البنوك الجزائرية الخاصة خلال الفترة (2009-2013).

يوضح الشكل التالي تطور الأرباح الموزعة من طرف البنوك الجزائرية الخاصة خلال الفترة (2009-2013):

الشكل رقم (04): تطور الأرباح الموزعة من طرف البنوك الخاصة. (الوحدة مليار دج)



المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية للبنوك.

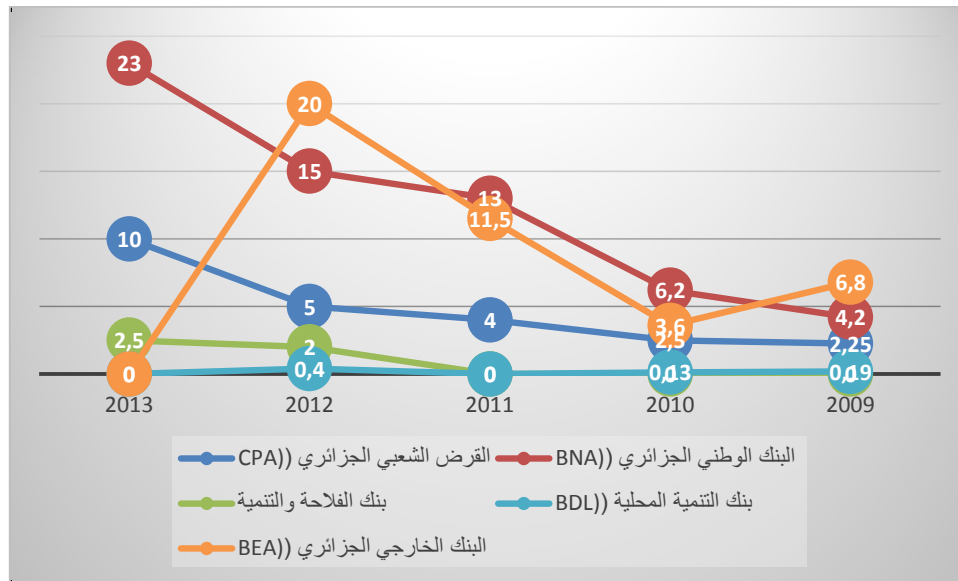
من خلال الشكل رقم (04) الذي يوضح تطور الأرباح الموزعة من طرف البنوك الجزائرية الخاصة "عينة الدراسة" خلال الفترة (2009-2013)، نلاحظ أن:

- قيمة الأرباح الموزعة تختلف من بنك الى آخر، فهناك بنوك قامت بتوزيع الأرباح على المساهمين خلال فترة الدراسة مثل بنك بي أن بي باريبا (BNP PARIBAS) وبنك سوسيتي جنرال الجزائر (SGA)، في حين هناك بنوك فضلت اتباع سياسة عدم توزيعات الأرباح.
- تراوحت الأرباح الموزعة في بنك بي أن بي باريبا (BNP PARIBAS) ما بين 2.22 مليار دج في سنة 2009 و3.5 مليار دج في سنة 2013.
- تراوحت الأرباح الموزعة في بنك سوسيتي جنرال الجزائر (SGA) ما بين 1.84 مليار دج في سنة 2010 و3.3 مليار دج في سنة 2013.
- نلاحظ تطور في قيمة الأرباح الموزعة من طرف بنك الخليج الجزائر (AGB)، حيث انتقلت من 0.88 مليار دج في سنة 2009 الى 1.79 مليار دج في سنة 2012.
- لم يقيم بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) بتوزيع الأرباح على المساهمين خلال الفترة الممتدة ما بين (2009-2012)، بحيث فضل البنك سياسة عدم توزيع الأرباح على المدى القصير بحيث يهدف هذا البنك الى زيادة انتشاره الجغرافي عن طريق فتح فروع جديدة.
- اتباع بنك ترست (Trust) سياسة توزيع أرباح غير مستقرة، حيث نلاحظ عدم قيام البنك بتوزيع الأرباح في سنتي 2009 و2010، ليقوم بعدها بتوزيع الأرباح في سنة 2011 بقيمة 0.89 مليار دج.

3-2- تطور الأرباح الموزعة من طرف البنوك الجزائرية العمومية خلال الفترة (2009-2013).

يوضح الشكل التالي تطور الأرباح الموزعة من طرف البنوك الجزائرية الخاصة خلال الفترة (2009-2013):

الشكل رقم (05): تطور الأرباح الموزعة من طرف البنوك الجزائرية العمومية. (الوحدة مليار دج).



المصدر : من اعداد الباحثين بناءً على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية للبنوك.

من خلال الشكل رقم (05) الذي يوضح تطور الأرباح الموزعة من طرف البنوك الجزائرية العمومية "عينة الدراسة" خلال الفترة (2009-2013)، نلاحظ تطور الأرباح الموزعة من طرف البنك الوطني الجزائري من 4.2 مليار دج في سنة 2009 الى 23 مليار دج في سنة 2013، وكذا تطور أرباح بنك القرض الشعبي الجزائري من 2.25 مليار دج في سنة 2009 الى 10 مليار دج في سنة 2013.

3-3 هل تتبع البنوك الجزائرية العمومية والخاصة نسب توزيع ثابتة؟

لتحليل سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية العمومية والخاصة خلال الفترة (2009-2013)، اعتمدنا على نسبة توزيع الأرباح بناءً على مجموعة من الدراسات السابقة، حيث يتم حسابها بالكيفية التالية:

الأرباح الموزعة

النتيجة الصافية

الجدول رقم (05) : نسب توزيع الأرباح من طرف البنوك الجزائرية العمومية والخاصة.

البنوك	2009	2010	2011	2012	2013	المتوسط الحسابي
القرض الشعبي الجزائري	20,97%	19,39%	30,17%	32,38%	59,86%	32,55%
البنك الوطني الجزائري (BNA)	18,92%	19,01%	37,33%	55,18%	76,15%	41,32%
بنك الفلاحة والتنمية	0,00%	0,00%	0,00%	35,47%	48,49%	16,79%
بنك التنمية المحلية	8,99%	19,00%	0,00%	19,34%	-	11,83%
البنك الخارجي الجزائري	20,08 %	17,46%	38,00%	56,25%	-	32,94 %
بنك سوسييتي جنرال	101,47%	53,90%	49,82%	63,83%	65,98%	67,00%

59,89%	51,13%	44,75%	68,88%	74,36%	60,33%	بنك الخليج الجزائر
14,86%	74,30%	0,00%	0,00%	0,00%	0,00%	بنك المؤسسة العربية
65,77%	91,49%	65,70%	48,02%	59,50%	64,12%	بي أن بي باريبا
19,00%	95,00%	0,00%	0,00%	0,00%	0,00%	بنك ترست

المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية للبنوك.

من خلال الجدول رقم (05) الذي يوضح نسب توزيع الأرباح من طرف البنوك الجزائرية العمومية والخاصة (عينة الدراسة) خلال الفترة (2009-2013)، نلاحظ ما يلي:

- اتبع بنكي المؤسسة العربية المصرفية (ABC) وبنك ترست (Trust) سياسة عدم توزيع الأرباح خلال فترة (2009-2012)، وهذا راجع إلى إتباع البنكين لسياسة توسعية الهدف منها توزيع أنشطته المصرفية على أكبر قدر ممكن من الزبائن وذلك من خلال انشاء فروع عديدة.
- حقق بنك سوسيتي جنرال الجزائر (SGA) أعلى متوسط لنسب توزيع الأرباح خلال فترة الدراسة بـ 67.00%، وهو ما يؤكد ويوضح اتباع البنك لسياسة توزيع أرباح عالية.
- اتبع كل من بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، بنك سوسيتي جنرال الجزائر (SGA)، بنك الخليج الجزائر (AGB) وبي أن بي باريبا الجزائر (BNP PARIBAS) سياسة توزيع أرباح منتظمة خلال الفترة (2009-2013)، بحث قامت البنوك السابقة بدفع توزيعات نقدية على المساهمين في كل سنوات الدراسة.
- حققت البنوك الجزائرية الخاصة بنك سوسيتي جنرال الجزائر (SGA)، بي أن بي باريبا الجزائر (BNP PARIBAS) وبنك الخليج الجزائر (AGB) أعلى متوسط لنسبة توزيع الأرباح مقارنة بالبنوك العمومية خلال الفترة (2009-2013).
- من خلال ما سبق يمكن القول ان البنوك الجزائرية العمومية والخاصة لا تستهدف نسبة توزيع ثابتة وأن عملية توزيع الأرباح أو عدم توزيعها يخضع لمتغيرات ومحددات أخرى أهمها الاستثمارات الحالية والمستقبلية التي تواجهها.

الخاتمة :

من خلال دراستنا وتحليلنا لسياسة توزيع الأرباح المتبعة في البنوك الجزائرية العمومية والخاصة، بالاعتماد على عينة مكونة من 10 بنوك تنشط في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2009-2013)، توصلنا إلى جملة من النتائج لعل أهمها:

- حقق بنك بي أن بي باريبا الجزائر (BNP PARIBAS) أعلى متوسط للأرباح المحققة من طرف البنوك الجزائرية الخاصة "عينة الدراسة" بقيمة 4.17 مليار دج، يليه بنك سوسيتي جنرال الجزائر (SGA) ب 3.91 مليار دج خلال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى توفر كل من البنكين على شبكة فروع كبيرة، حيث بلغ عدد فروع بنك بي أن بي باريبا الجزائر (BNP PARIBAS) 13 مركز أعمال في سنة 2013، أما بنك سوسيتي جنرال الجزائر (SGA) فقد بلغت عدد وكالاته 85 وكالة من بينها 8 مراكز أعمال في سنة 2013، وامتلاكهم لعدد عمال كبير، حيث يبلغ عدد عمال بنك بي أن بي باريبا الجزائر (BNP PARIBAS) 1264 عامل في سنة 2013، أما زبائن البنك من الخواص، المهنيين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد بلغ 160000، أما بالنسبة لبنك سوسيتي جنرال الجزائر (SGA) فقد بلغ عدد عماله 1380 عامل و335000 زبون من الخواص، المهنيين والمؤسسات.

- بنك المؤسسة العربية المصرفية قد حقق أقل متوسط للأرباح المحققة من طرف البنوك الخاصة خلال الفترة (2009-2013)، ب 1.11 مليار دج وهذا راجع إلى قلة عدد فروع البنك مقارنة بالبنوك الخاصة الأخرى.

- حقق البنك الوطني الجزائري أعلى متوسط للأرباح المحققة ب 29.39 مليار دج خلال فترة الدراسة، يليه البنك الخارجي الجزائري (BEA) كثاني أعلى متوسط للأرباح ب 28.24 مليار دج، كما تطورت أرباحه خلال الفترة من 33.85 مليار دج في سنة 2009 إلى 20.93 مليار دج في سنة 2012.

- هناك تفاوت كبير في حجم الأرباح المحققة من طرف البنوك الجزائرية العمومية والخاصة، حيث تراوحت نسب الأرباح المحققة من طرف البنوك الخاصة ما بين 80.17% و88.06%، وهذا راجع إلى عدة أسباب نوجز أهمها في: قدم نشأة البنوك العمومية (في الستينيات من القرن 20) مقارنة بحدثة البنوك الخاصة، هيمنة البنوك العمومية على هيكل الودائع في القطاع المصرفي الجزائري مقارنة بالبنوك الخاصة وكثرة عدد فروع البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة، حيث بلغ في نهاية ديسمبر 2013 عدد وكالات الشبكة للبنوك العمومية 1094 وكالة و315 وكالة للبنوك الخاصة.

- اتبع بنكي المؤسسة العربية المصرفية (ABC) خلال الفترة (2009-2012) وبنك ترست (TRUST)، خلال سنوات 2009، 2010 و2012 سياسة غياب توزيع الأرباح وهذا راجع إلى إتباع البنكين لسياسة توسعية الهدف منها توزيع أنشطته المصرفية على أكبر قدر ممكن من الزبائن وذلك من خلال انشاء فروع عديدة.

- حقق بنك سوسيتي جنرال الجزائر (SGA) أعلى متوسط لنسب توزيع الأرباح خلال فترة الدراسة ب 67.00%، وهو ما يؤكد ويوضح اتباع البنك لسياسة توزيع أرباح عالية، يليه في البنوك العمومية بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) ب 41.32%.
- اتبع كل من بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، بنك سوسيتي جنرال الجزائر (SGA)، بنك الخليج الجزائر (AGB) وبي أن بي باريبا الجزائر (BNP PARIBAS) سياسة توزيع أرباح منتظمة خلال الفترة (2009-2013)، بحث قامت البنوك السابقة بدفع توزيعات نقدية على المساهمين في كل سنوات الدراسة.
- بلغ متوسط الأرباح الموزعة من طرف البنوك الخاصة الأجنبية الأكثر توزيعا للأرباح مقارنة بالبنوك العمومية، ما يبين ويوضح أن البنوك الخاصة الأجنبية الأكثر توزيعا للأرباح مقارنة بالبنوك العمومية.
- تتبع البنوك الجزائرية العمومية والخاصة أنماط مختلفة لسياسة توزيع الأرباح، فبعض منها يفضل غياب توزيع الأرباح في فترات زمنية معينة، الهدف منها هو مواجهة التحديات المستقبلية التي تواجه البنك، والبعض الآخر يفضل سياسة توزيع باقي الأرباح بعد احتجاز بعضها لتغطية احتياجاتها من الأموال.

المراجع و الإحالات المعتمدة.

- ¹ Christopher maladjian, Rim el Khoury, Determinant of the dividend policy: an empirical study on the lebanese listed banks, international journal of economics and finance, vol 6, N°04, 2014.
- ² Sumaiya zaman, determinants of dividend Policy of a private commercial Bank in Bangladesh: wich Is the strongest profitability, growth or size ?, world journal of social sciences, vol 4, N°3, October 2014.
- ³ hashim zameer, shahid rasool, sajid iqbal, umair arshad, determinants of dividend policy: a case of banking sector in Pakistan, middle-east journal of scientific research 18 (3), 2013.
- ⁴ - علام محمد موسى حمدان، العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وتوزيعات الأرباح وتأثيرها بصعوبات التمويل الخارجي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 1، 2014.
- ⁵ بريش عبد القادر، بدروني عيسى، محددات سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الخاصة الجزائرية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، جوان 2013.
- ⁶ أمين السيد أحمد لطفي، تخطيط الأرباح باستخدام نماذج محاكاة المنشأة profit planning by corporate simulation models، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 13.
- ⁷ شاكركزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 35.
- ⁸ شاكركزويني، مرجع سابق، ص 35.
- ⁹ أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص 115.
- ¹⁰ بلحيلة سميرة، أثر التضخم على عوائد الأسهم دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسجلة في بورصة عمان للفترة 1996-2006، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009/2010، ص 22.
- ¹¹ صبحي فريضة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1984، ص 137.
- ¹² ناظم محمد نوري الشيمري، النقود والمصارف، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، ص 130.
- ¹³ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، إدارة المنشآت المتخصصة (البنوك-منشآت التأمين-البورصات)، ط 1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 50.
- ¹⁴ أسامة كامل، عبد الغني حامد، مرجع سابق، ص 116.
- ¹⁵ علي بن الضب، دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة في البورصة، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2008/2009، ص 122.
- ¹⁶ Societe generale algerie, rapport annuel 2013, p10.
- ¹⁷ BNP PARIBAS, Rapport annuel 2013. P 6.
- ¹⁸ - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 101.
- ¹⁹ european central bank , Beyond – how to measure bank performance, 22/02/2013 , www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/beyondroehowtomeasurebankperformance201009en.pdf